الصراع السياسي والقبلي في السودان بين (1989م و2024م): دراسة تحليلية للتأثيرات الاجتماعية والسياسية على تفاعل الدولة مع المجتمع وتشكيل الهوية الوطنية

Political and Tribal Conflict in Sudan (1989–2024): An Analytical Study of Social and Political Impacts on State-Society Interaction and the Formation of National Identity

د. حاتم عبد القادر محمود عبد القادر*، كلية شمال كردفان الجامعية، السودان،

terhaga2005@yahoo.com

تاريخ الارسال:20-01-2025 تاريخ القبول:12-03-2025 تاريخ النشر:19-03-2025

ملخص

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير الصراعات السياسية والقبلية على الهوية الوطنية والاستقرار في السودان من 1989م إلى 2024م، مع استعراض جذور الأزمات التاريخية القريبة. ركزت على الأزمات الاجتماعية والعسكرية والسياسية المتشابكة وانعكاساتها على المجتمع السوداني، باستخدام منهج نوعي تحليلي وصفي. تناولت الدراسة العوامل التاريخية والثقافية المؤثرة في تشكيل الدولة، مع التركيز على النزاعات القبلية والعرقية ودورها في تأجيج الصراعات، بما في ذلك حرب 15 أبريل 2023. كما ناقشت التحديات المستقبلية واقترحت سبلًا لتحقيق الاستقرار. توصلت إلى أن النزاعات القبلية والسياسية أضعفت الدولة وزادت الانقسامات بسبب تسييس الإدارات الأهلية، كما أضعفت الانقلابات المتكررة المؤسسات وعمّقت التهميش والنزاعات المسلحة. أوصت الدراسة بالحوار الوطني الشامل، وتحقيق العدالة في توزيع السلطة والثروة، وتجريم التمييز العنصري، وتعزيز المواطنة، وتقليص النفوذ العسكري، وتطبيق نظام فيدرالي لضمان استقرار السودان.

الكلمات المفتاحية: السودان، المجتمع، القبيلة، حرب 15 ابريل 2023م، اتفاقيات السلام، كلمة.

Abstract

The study aimed to analyze the impact of political and tribal conflicts on national identity and stability in Sudan from 1989 to 2024, while examining the recent historical roots of crises. It focused on the intertwined social, military, and political challenges and their repercussions on Sudanese society, using a qualitative, analytical, and descriptive approach. The study explored historical and cultural factors shaping the state, emphasizing tribal and ethnic conflicts and their role in fueling tensions, including the April 15, 2023 war. It also discussed future challenges and proposed pathways to stability. The findings revealed that tribal and political conflicts weakened the state and deepened divisions due to the politicization of local administrations, while repeated coups undermined institutions and exacerbated marginalization and armed conflicts. The study recommended comprehensive national dialogue, equitable distribution of power and wealth, criminalization of racial discrimination, promotion of citizenship, reduction of military influence, and implementation of a federal system to ensure Sudan's stability.

Keywords: *Sudan, Society, Tribe, April 15, 2023 War, Peace Agreements.*

المؤلف المرسل*: حاتم عبد القادر محمود عبد القادر

مقدمة:

تناولت الدراسة تحليل العوامل التاريخية والثقافية والسياسية والعسكرية التي ساهمت في تشكيل الدولة والمجتمع السوداني، ومناقشة أسباب وتداعيات الحروب الأهلية وحرب 15 أبريل 2023م. كما تسلط الضوء على دور القبائل والعرقيات في الصراعات وعلى العوامل الاقتصادية والتنموية التي شكلت جزءاً مهماً من تلك الصراعات خلال الفترة من 1989م إلى 2023م.

إن المتابع لتاريخ معظم دول العالم الأفريقي والمسمى اعتباريا بالعالم الثالث ما بعد استقلالها نجد أنّها عانت مجموعة من الظواهر والمشكلات التي أصبحت تواجهها، مثل التنمية والنهوض والبناء والتغيير والبطالة والحروب وغيرها من المشكلات وتعتبر إشكالية الحكم والسلطة الإشكالية الأكثر بروزاً وهي أهم المشكلات التي تواجه دول العالم الثالث. الأمر الذي أدى إلى تدخل المؤسسة العسكرية في شؤون الحكم السياسية والاجتماعية بصورة أدت إلى ظهور الكثير من الحركات المناهضة مجتمعياً وسياسياً مما خلق مجتمعات سياسية ومدنية وعسكرية مناوئة. وقد ذكر اللواء، محمد عبد الواحد، في حديثه مع موقع "الحرة" أن "الانقلابات في أفريقيا زادت بوتيرة كبيرة وسريعة، فنحن رأينا حوالي عشر محاولات انقلابية ما بين فاشل وناجح خلال السنوات الثلاث الماضية، وهو ما يهدم التقدم الهش الذي تحقق"(عبد الواحد، 2023).

الدراسات السابقة:

1. دراسة موسى، عبده مختار بعنوان أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان (حالة دارفور)، مركز دراسات الوحدة العربية، 2019م.

تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير القبلية على الاستقرار السياسي في السودان، مع التركيز على دارفور، من خلال استعراض دورها في تغذية النزاعات وإضعاف الدولة عبر التسييس والمحاصصة القبلية. خلصت الدراسة إلى أن الصراعات القبلية أضعفت سلطة الدولة، وتفاقمت نتيجة سيطرة الحركات المسلحة والميليشيات، وتسييس الإدارة الأهلية، واعتماد

سياسة دفع الديات التي عززت العنف، إضافة إلى استغلال هذه الصراعات سياسياً من قبل النخب في الخرطوم. أوصت الدراسة بإعادة هيبة الدولة، وإصلاح الإدارة الأهلية، ووقف دفع الديات، ومراجعة نظام الحكم الفيدرالي، وتعديل قوانين ملكية الأراضي، وتعزيز المواطنة، وجمع السلاح، وتقوية القوات النظامية، مع التركيز على التنمية وبناء السلام لتعزيز الاستقرار والانتماء الوطني.

2. دراسة محمد خير، الهويّة وإدارة التنوُّع في السودان بعنوان تحديات بناء الدولة وتحقيق السلام، ورقة مؤتمر، 2022م.

حللت الدراسة تأثير القبلية على الاستقرار السياسي في دارفور، من خلال استعراض سياسات إدارة الهوية والتنوع في السودان عبر تحليل وثائق السلام والدساتير وإجراء مقابلات مع فاعلين. وخلصت إلى أن الصراعات القبلية أضعفت الدولة، وتفاقمت نتيجة سيطرة الحركات المسلحة، وتسييس الإدارة الأهلية، وسياسة دفع الديات. أوصت الدراسة بإعادة هيبة الدولة، ومراجعة النظام الفيدرالي، ووقف دفع الديات، وإصلاح الإدارة الأهلية، وتعديل قوانين الأراضي، ومكافحة التقاليد السلبية، وجمع السلاح، وتعزيز القوات النظامية. كما دعت النخب إلى التركيز على التنمية وبناء السلام، وقدمت مسودة بروتوكول لإدارة الهوية، تضم مبادئ عامة للفيدرالية التعددية والعدالة، وأخرى تفصيلية لضمان المساواة، وحماية التعددية الثقافية واللغوية، وإنشاء مفوضية للتنوع والحقوق والحريات.

3. دراسة أمينة زرداني، رضا شوادرة بعنوان تأثير التعددية الاثنية وأزمة الهوية على وحدة المجتمع والدولة في السودان "إقليم دارفور نموذجاً"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 2022م.

بحثت الدراسة تأثير التعددية الإثنية وأزمة الهوية على وحدة المجتمع والدولة في السودان، مع التركيز على دارفور، من خلال ثلاثة محاور: توزيع الجماعات الإثنية وتأثيراتها، الصراعات الإثنية وأثرها على وحدة الدولة، وآليات تعزيز التعايش الاجتماعي. وخلصت إلى أهمية تكريس الأمن الثقافي وضمان الحقوق الثقافية والاجتماعية للجماعات الإثنية لتعزيز التفاهم والاستقرار الوطني.

4. دراسة حسبو، إبراهيم محمد علي بعنوان نزاع الهوية في السودان بين رصد الواقع والجذور التاريخية والتعليم ورؤى المستقبل (دراسة نقدية تحليلية)، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، المركز الديمقراطي العربي، 2023م.

هدفت الدراسة إلى تحليل نزاع الهوية في السودان، مع التركيز على جذوره التاريخية ودور التعليم في حماية جيل المستقبل من أزمة الهوية. استخدمت الدراسة المنهج التاريخي، وتوصلت إلى أن النزاع يعود لسؤال أساسي: هل الهوية السودانية عربية إسلامية أم أفريقية؟ وأظهرت أن هذا النزاع ساهم في عدم المساواة في السلطة والثروة، وظهور حركات مطلبية مدنية وعسكرية، مثل حركة الكتلة السوداء عام 1948م، وانفصال جنوب السودان عام 2011م.

5. دراسة ليلى سيد مصطفي ارباب بعنوان أثر التدخل الدولي على الاستقرار السياسي في السودان في الفترة الانتقالية 2018-2022م، مجلة جامعة أمدرمان الإسلامية 2023م.

بحثت الدراسة أثر التدخل الدولي على الاستقرار السياسي في السودان خلال الفترة الانتقالية 2018-2022، مع التركيز على إعادة بناء الدولة وسط التدخلات الخارجية. ناقشت أسباب فشل الانتقال الديمقراطي، وتصاعد الصراعات، ودور ضعف الحكومة المركزية وتهميش الأقاليم في تعزيز التدخل الخارجي. وخلصت إلى أن عدم الاستقرار يعود لعوامل اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية، إلى جانب تعثر وضع دستور دائم، وضعف الأحزاب السياسية وافتقارها لبرامج واضحة. أوصت الدراسة بإعداد دستور دائم، وإجراء انتخابات ديمقراطية، وتحقيق تسوية سياسية وطنية لضمان الاستقرار والمصلحة العليا للدولة.

6. دراسة رحاب عبد الرحمن الشريف بعنوان مُعضلة بِناء الأمَّة ودَور التَّكوينات السياسيَّة في السودان، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، 2024م.

تهدف دراسة رحاب عبد الرحمن الشريف إلى تحليل دور الكيانات السياسية في أزمة بناء الأمة السودانية، مع التركيز على التحديات التاريخية والحديثة التي تعيق تحقيق الوحدة الوطنية. تسعى الدراسة لفهم تأثير الولاءات الثانوية والصراعات السياسية والأيديولوجية على تفاقم الأزمات، واستكشاف مسؤولية أجهزة الدولة والمجتمع والنخب في معالجة هذه القضايا.

توصلت إلى أن معضلة بناء الأمة تعود لتراكم الأزمات التاريخية والسياسية والاجتماعية، خاصة تفوق الولاءات القبلية والطائفية على الولاء الوطني، مما أدى لتصاعد النزاعات الداخلية وضعف الانتماء القومي. ورغم الجهود الإيجابية لبعض المؤسسات والكيانات السياسية في تعزيز الوحدة، إلا أن الانقسامات السياسية والطائفية أضعفت هذه الجهود.

7. دراسة موسى، عبدة مختار بعنوان أثر صراع الهويات على التعايش السلمي في السودان ديناميكيات الهوية والمواطنة والاندماج الوطني، مجلة جامعة الزيتونة، 2024م.

هدفت إلى تحليل مشكلة التعايش السلمي في السودان، مع التركيز على تقاطع عوامل الهوية والمواطنة والاندماج الوطني. ناقشت الدراسة غياب "بوتقة الانصهار" الذي أدى إلى أزمات في الهوية وبناء الدولة وإدارة التنوع لتحقيق الوحدة والاستقرار. تفحصت مفاهيم مثل الهوية، صراع الهويات، المواطنة، التعايش السلمي، وإدارة التنوع، ودرست تداخلاتها. أكدت الدراسة على ضرورة تكامل هذه الديناميكيات في دولة واحدة يشعر فيها جميع المواطنين بأن المواطنة وسيادة القانون والعدالة هي الأسس التي تحكم العلاقات بين الجميع. كما تناولت الدراسة حالة أبيي كجزء من تحليلها.

8. دراسة بعنوان نظرة معمقة إلى البعد القبلي للصراع في السودان ومآلاته، البعد القبلي للصراع في السودان ومآلاته، نظرة معمقة، مجلة مآلات الالكترونية، 2024م.

هدفت الدراسة إلى استكشاف تأثير النزاع في السودان على القبائل العربية في منطقة الساحل، ودور استقطاب القبائل المجاورة من تشاد وأفريقيا الوسطى للقتال في صفوف قوات الدعم السريع. تناولت الدراسة تأثير الصراعات الإثنية على العلاقات بين القبائل العربية والأفريقية، ودور "حميدتي" كممثل للعرب المهمشين. كما بحثت العلاقة بين النزاعات الداخلية في السودان والصراعات الإقليمية في الساحل، وتأثير التنافس الإقليمي والدولي في تأجيج الأزمات. بالإضافة إلى ذلك، تم تحليل تأثير العوامل البيئية مثل الجفاف والتصحر على تفاقم الأزمات وأثرها على الاستقرار في إفريقيا.

مشكلة الدراسة:

توضح الدراسات السابقة أن الصراعات القبلية والإثنية لعبت دوراً رئيسياً في زعزعة الاستقرار السياسي في السودان، حيث ساهمت سياسات التسييس القبلي والمحاصصة في تفكيك النسيج الاجتماعي وإضعاف الهوية الوطنية (موسى، 2019). كما أبرزت بعض الأبحاث أن فشل الدولة في تحقيق العدالة والاعتراف بالتنوع الثقافي أدى إلى تفاقم النزاعات، خاصة في دارفور (زرداني، شوادرة، 2022). وسلطت دراسة أخرى الضوء على استقطاب بعض القبائل للقتال ضمن قوات الدعم السريع، ما يعكس تعقيد العلاقة بين العوامل الإثنية والسياسية (مجلة مآلات، 2024). وأشارت أبحاث الهوية الوطنية إلى أن غياب المواطنة المتساوية عزز النزعات القبلية على حساب الانتماء الوطني، وأسهم في اندلاع الحركات المسلحة بسبب الصراع المستمر حول هوية السودان (محمد خير، 2022؛ حسبو، 2023). كما كشفت بعض الدراسات أن الأحزاب السياسية فشلت في تحقيق الاستقرار، بل عززت الانقسامات الطائفية والقبلية (رحاب الشريف، 2024). من جانب آخر، زادت التدخلات الخارجية من تعقيد المشهد السياسي، مما حال دون نجاح الفترات الانتقالية (ليلى سيد مصطفى، 2023). وعليه، تستفيد الدراسة من هذه النتائج في تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتأثير الصراعات على الهوية الوطنية في السودان بين عامي 1989 و2024م.

بناءً على هذه الفجوة، يمكن صياغة السؤال الرئيسي للدراسة كالتالي:

"كيف أثرت التحولات السياسية والصراعات في السودان منذ عام 1989م وحتى 2024م على تفاعل الدولة مع المجتمع، وكيف ساهمت هذه الصراعات في تشكيل الهوية الوطنية واستقرار الدولة، خاصة في ظل غياب دراسات تتناول تداعيات حرب أبريل 2023م بشكل تفصيلي؟"

هذا السؤال يهدف إلى ربط التحولات السياسية والصراعات بتأثيراتها على الهوية الوطنية، مع معالجة الفجوة البحثية المتعلقة بحرب أبريل 2023م.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي المقارن من خلال تحليل الأدبيات السابقة والبحث المكتبي لتقييم تأثير التحولات السياسية والصراعات على الهوية الوطنية والاستقرار في السودان. كما تدرس ورش العمل والمقالات المنشورة لتحديد الفجوات المعرفية، مع مقارنة الأدبيات بين عامي 1989 و2024م لاستخلاص نتائج شاملة.

الإطار الزمني:

يغطي التحليل الفترة من 1989م إلى 2024م، مع التركيز على أحداث مفصلية مثل انقلاب 1989م، اتفاقية السلام الشامل 2005م، انفصال جنوب السودان 2011م، سقوط نظام البشير 2019م، وحرب أبريل 2023م.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى فهم أزمة المجتمع والدولة في السودان بين 1989م و2024م، مع التركيز على العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في تفاقم الأزمة. تشمل الأهداف تحليل تأثير العوامل التاريخية والثقافية على الهوية الوطنية، دراسة النزاعات وتأثيرها على البنية الاجتماعية والسياسية، واستكشاف دور القبيلة في الصراعات. كما تهدف إلى تقييم اتفاقيات السلام، مراجعة حرب أبريل 2023م، وتقديم توصيات لتعزيز الاستقرار وبناء هوية وطنية موحدة.

1- تعريف الدولة والأمة والمجتمع السوداني:

1.1 تعريف الدولة:

كلمة "الدولة" عربية الأصل ولها معنيان الأول الدُولة بضم الدال وتعني التداول أو الاستيلاء كتداول المال والثاني الدَولة بفتح الدال وتعني الغلبة أو التفوق كما في قول "كانت لنا عليهم الدَولة" (الرازي، 1983). ويُطلق مصطلح "الدولة" على إقليم يتمتع بنظام حكومي واستقلال سياسي، مثل "دولة مستقلة ذات سيادة"، أو "دولة دستورية" إذا كانت الحكومة مقيدة بنصوص الدستور لضمان الحريات العامة وحقوق الأفراد (عبد العزيز، 1983).

2.1 تعريف المجتمع:

المجتمع هو مصطلح مشتق من الفعل "جمع" ويعني مكان الاجتماع أو جماعة من الناس، وهو عكس كلمة "فرق". علم الاجتماع هو العلم الذي يدرس المجتمع من جميع جوانبه (منصور، 2013)، أما المجتمع المحلي فيعرف كتنظيم اجتماعي يتكون من مجموعة من الأسر والوحدات الاجتماعية المتفاعلة والمتبادلة لتلبية احتياجاتها اليومية. يختلف حجم هذا المجتمع ونوعه، حيث يمكن أن يكون صغيرًا كمجتمع القرية أو البادية، أو كبيرًا كالمجتمعات الحضرية الكبرى (دهيمي، 2012).

3.1 تعريف القبيلة:

القبيلة هي كيان اجتماعي يعتمد على القيم العرفية ويوفر الحماية والمصالح لأعضائه، بينما القبلية تعزز هوية تفوق الهويات الأخرى، بما فيها الوطنية. تعتمد القبلية على تقاليد وقيم وأخلاق، مع توزيع السلطة بين زعيم القبيلة والشيخ والعمدة. تتميز المجتمعات القبلية بتنظيم عرفي وتبادل اجتماعي، مع روابط عاطفية قوية تعزز الهوية المشتركة بين الأفراد (مختار، 2019).

2- العوامل التاريخية والثقافية في تشكيل الأمة والدولة والمجتمع السوداني:

السودان، منذ استقلاله عام 1956م، يواجه تحديات معقدة تعيق بناء الأمة وتحقيق الوحدة الوطنية. تفوّق الولاءات الثانوية كالقبلية والعرقية على الانتماءات الوطنية أدى إلى صراعات سياسية حادة تجسدت بالعنف والنزاعات الداخلية، مما ساهم في انعدام الاستقرار السياسي والاجتماعي وفتح الباب للتدخلات الخارجية (الشريف، 2024)، منذ الاستقلال، ظلت مسألة إدارة التنوع والهوية مصدر قلق دائم للحكومات السودانية والنخب بمختلف توجهاتها. قضيتي الهوية والتنوع، اللتين شكلتا تحدياً متجدداً، يمكن وصفهما بـ "قلق الهوية والانتماء"، لما أثارتاه من نقاشات مستمرة حول الانتماءات الوطنية في مقابل الولاءات الثانوية (خير، 2022)، قضية بناء الأمة تتمثل في السعي لإرساء إطار اجتماعي يحقق العيش المشترك ويعزز القواسم المشتركة بين أفراد الوطن على أسس العدالة والمساواة، بما يضمن تحقيق

الوفاق الوطني. تهدف هذه العملية إلى خلق ولاء وطني جامع، عبر دمج الولاءات الفرعية في إطار ولاء أسمى يجمع كل مكونات المجتمع (عبد الرحمن، 1996).

يتطلب بناء أمة متماسكة الإقرار بالوحدة مع احترام التعدد والتنوع، وتجاوز الولاءات الضيقة بتعزيز الانتماء المؤسسي. يتطلب ذلك بناء آليات قادرة على استيعاب كافة مكونات الدولة، مع التضامن حول القضايا الوطنية الكبرى، واحترام القبيلة والقومية دون الإقصاء. تحقيق الأمن الجمعي يستند إلى المواطنة القائمة على الحقوق والواجبات، والعدل والمساواة لتعزيز القواسم المشتركة. يعتمد نجاح هذه العملية على الاعتراف بالتنوع كحقيقة مَعيشة وسنة كونية، مع تبني مبدأ المسؤولية التشاركية لتعزيز التكامل المجتمعي (مرقس، 2006)، أثناء فترة الحكم الثنائي، استغلت الإدارة البريطانية التنوع في السودان لخدمة أهدافها الاستعمارية من خلال سياسات مثل "المناطق المقفولة"، التي عمقت الفجوة بين الشمال وبقية المناطق، لا سيما الجنوب. هذه السياسات أعادت تشكيل التنوع على أسس أيديولوجية، مما رسخ انقسامات عميقة. بعد الاستقلال، أخفقت النخب الحاكمة في استيعاب آثار هذه السياسات، واعتقدت أن إزالة التباين بين الشمال والجنوب كفيل بتحقيق الوحدة الوطنية، دون إدراك لتعقيدات التنوع وأثره على الهوية والانتماء (خير، 2022).

1.2 الخلفية التاريخية للازمة في السودان :

تتنوع أسباب الصراعات السياسية والمجتمعية والحروب الأهلية في السودان وفقاً لطبيعة النزاعات ودوافعها، حيث ترتبط غالباً بقضايا السلطة وتوزيع الثروة. شكلت سياسات التهميش والإقصاء بعد الاستقلال حافزاً لظهور جماعات التمرد في الجنوب والغرب والشرق مطالبة بإنهاء الظلم واللا مساواة. مستقبل هذه الصراعات قد يتخذ أحد ثلاثة مسارات، وهي إعادة التركيب على أسس الانتماء الجغرافي بعيداً عن الهوية الدينية أو التفكيك إلى كيانات ذات ارتباطات إقليمية مختلفة أو مزيج من التفكيك والتركيب لإعادة تشكيل الدولة، مما يعكس تعقيدات السودان المتصلة بالهوية والتنوع وقضايا العدالة الاجتماعية (حمدي، 2022)، ترتبط جذور الأزمة السودانية بتاريخ طويل يعود إلى ما قبل الاستقلال، حيث تجلت في الانقلابات العسكرية المتكررة والاحتكاك المستمر بين المدنيين والعسكريين، مما يعكس

توتراً دائماً في البلاد. كانت الانقلابات وسيلة لتغيير الأنظمة، مما زاد من التوترات وأدى إلى أزمة حكم مستمرة. أما أزمة الأحزاب السياسية، فتعود إلى ضعفها وتفتتها، حيث تهيمن التوجهات الإيديولوجية الضيقة والتدخلات العسكرية، مما يعيق بناء نظام سياسي مستقر ومستدام.

أزمة الهوية تعد من القضايا المركزية في السودان، حيث يتمتع الشمال والوسط بهوية ثقافية متميزة، بينما تعاني الأقليات القومية في الجنوب والشرق والغرب من شعور بالإقصاء، مما يعمق الانقسامات الداخلية ويزيد تعقيد المشهد. الأزمة الاقتصادية أيضاً تشكل عاملاً رئيسياً في توجيه السياسات الداخلية والخارجية، حيث تؤدي الظروف الاقتصادية الصعبة إلى تأجيج الصراعات السياسية والاجتماعية وفتح المجال أمام التدخلات الأجنبية الساعية لتحقيق مصالحها، مما يفاقم الأزمة الاقتصادية ويؤثر على حياة المواطنين. أزمة الحركات المسلحة تمثل جزءًا جوهرياً من الأزمة السودانية، حيث برزت أبعاد جديدة في مناطق مثل دارفور التي شهدت تدويلاً غير مسبوق، فيما يواجه شرق السودان حالة من عدم الاستقرار تنذر بتكرار سيناريو دارفور، مما يضيف أعباء جديدة على استقرار البلاد ويعقد أزمتها (ارباب، 2023)، ولقد تضافرت العديد من العوامل التي ساهمت في تعميقها ووجودها، يمكن حصرها في العوامل التالية:

1.1.2 المؤثرات الداخلية:

1.1.1.2الإمكانات والموارد الطبيعية:

يمتد السودان على نحو 1.9 مليون كيلومتر مربع، ويتميز بتضاريس متنوعة تشمل سهولًا وهضابًا واسعة. يخترقه نهر النيل وروافده من الجنوب إلى الشمال، مشكِّلًا سهلًا خصيبًا ينقسم إلى صحراء صخرية في الشمال وسهل طيني في الوسط والجنوب، مع كتل جبلية متفرقة. يحيط بالسهول مرتفعات مثل جبال النوبة وهضبة دارفور، التي تضم جبل مرة بارتفاع 3,000 متر. في الشمال الشرقي، تطل تلال وعرة على سهل ساحلي ضيق، بينما تتميز المنطقة الجنوبية الشرقية بمرتفعات تعزز التنوع الجغرافي للسودان.

2.1.1.2 المكونات الاجتماعية والحضارية:

تشكل المحددات الاجتماعية والحضارية أحد الركائز الأساسية المؤثرة في مسار بناء السودان ومستقبله، حيث تعكس التعدديات الإثنية واللغوية والدينية تنوعاً ثقافياً غنياً يحمل في طياته جوانب متعددة التأثير. تلعب اللغة والدين دوراً محورياً في صياغة الهوية الثقافية والاجتماعية للسودانيين، إذ إن تفاعل هذه العوامل ساهم في تشكيل الوجدان السوداني وتوجيه الولاءات الاجتماعية. هذا التأثير يتباين إيجاباً وسلباً، وفقًا لتوجهات أنظمة الحكم والكيانات السياسية التي وظفت هذه التعدديات لتحقيق أهدافها، مما أضاف أبعاداً جديدة لتعقيد المشهد السوداني (الشريف، 2024).

3.1.1.2 العوامل السياسية:

يعاني السودان من قضايا سياسية متعددة نتيجة لحداثة بنيته القومية، مما أثر سلباً على تحديد النموذج السياسي الأنسب. تسببت تعددية الكيانات السياسية في أزمة مستمرة حيث فشلت الحكومات المتعاقبة في حل القضايا التي تهدد الوحدة والأمن، مثل قضية جنوب السودان التي أدت إلى تقسيم البلاد. كما أخفقت في تحقيق التنمية، وأدت إلى انتشار الفساد، مما أسهم في تفاقم المشاكل الموروثة وظهور مشاكل جديدة. تبنت معظم النظم الحاكمة منهج الفوضى عبر الانقلابات العسكرية أو حركات التحرير المسلحة أو الأيديولوجيات المتطرفة (عبد المجيد، 1982).

2.1.2 المؤثرات الخارجية:

تتداخل الصراعات في السودان مع التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا وبعض دول الإقليم، حيث يسعى كل طرف لاستغلال أطراف الصراع لتعزيز نفوذه في السودان ومنطقة الساحل بشكل عام. إضافة إلى ذلك، فإن تناقض مصالح الأطراف الإقليمية العربية والأفريقية، فضلاً عن تركيا وإيران، يزيد من تعقيد الوضع ويجعل من المرجح إطالة أمد الحرب الأهلية في السودان. إن الحدود المفتوحة لدول تشهد صراعات داخلية وانتشار السلاح، مثل ليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى والسودان، إلى جانب اشتعال النزاعات في مالي ونيجيريا والنيجر وإثيوبيا والصومال، مع حضور الأبعاد القبلية والعرقية والجهوية في معظم

تلك النزاعات، يضاف إليها تأثيرات الجفاف وزيادة التصحر والتغيرات المناخية، مما يشير إلى أن القارة الأفريقية قد تكون مقبلة على صراعات أكثر دموية في العصر الحديث (مجلة مآلات الالكترونية، 2024).

2.2 المشكلات الرئيسة المؤثرة على تاريخ الدولة السودانية الحديثة:

1.2.2 صراع جنوب السودان و أثره على الوحدة الوطنية:

ظهرت أولى المشاكل بين شمال السودان وجنوبه خلال فترة الحكم العثماني المصري بعد فتح السودان على يد محمد علي باشا، حيث سعت الإدارة العثمانية إلى استغلال الموارد الطبيعية مثل الذهب والعاج، بالإضافة إلى الاتجار بالعبيد لتجنيدهم في الجيوش الخديوية. أسفر ذلك عن فرض ضرائب ثقيلة على السكان، وأسهمت بعض القبائل الشمالية في تجارة العبيد، مما أدى إلى استنزاف القوى البشرية في الجنوب (جواد، 2011)، كرد فعل على السياسات العثمانية المصرية، اندلعت الثورة المهدية عام 1881م، مطالبة بوقف تجارة الرقيق والضرائب، ونجحت في إسقاط الحكم العثماني ووقف النشاط التبشيري الأوروبي في الجنوب. مع عودة الاستعمار البريطاني بعد اتفاق مع مصر في 1889م، تبنت بريطانيا سياسات تهدف إلى إبعاد الوجود العربي والإسلامي عن الجنوب، مما زرع بذور الفتنة والعداء بين الشمال والجنوب (حبيب، 1999). مع استقلال السودان في عام 1956م، استمرت التوترات الداخلية بسبب الانقسامات العرقية والدينية والتفاوت الاقتصادي بين الشمال والجنوب. تركز الصراع حول قضايا السلطة، تقاسم الثروات، وتحديد الهوية الوطنية. عانى الجنوبيون، الذين كانوا معظمهم من المسيحيين، من تمييز واضح في الفرص السياسية والاقتصادية التي هيمنت عليها النخب الشمالية (الفقهي، 2012)، بعد انسحاب القوات البريطانية، تصاعدت مطالب الجنوبيين بنظام فيدرالي يضمن لهم الحكم الذاتي، لكن رفض الحكومة المركزية لهذه المطالب بدعوى الخوف من الانفصال أدى إلى اندلاع تمرد في الجنوب عام 1955م. تفاقم الوضع بعد تولي الحكومة العسكرية بقيادة إبراهيم عبود السلطة في 1958م، حيث حاولت فرض الوحدة بالقوة، مما زاد من حدة الصراع وأدى إلى تعميق التوترات بين الشمال والجنوب (عبدالقادر و اخرون، 2005).

بعد الإطاحة بنظام جعفر النميري في 1985م، ظهرت آمال لتحقيق السلام مع الحركات المسلحة الجنوبية، لكن المحاولات فشلت. في 1988م، تم توقيع اتفاق في أديس أبابا بين جون قرنق ومحمد عثمان الميرغني لتجميد قوانين سبتمبر 1983م، لكنه انهار بعد انقلاب عمر البشير في 1989م. اعتمدت حكومة البشير شعارات مثل "الجهاد الإسلامي"، مما أدى إلى تصعيد الصراع وتعميق الخلافات (سالمون، 2007)، استمرت المحاولات لحل الأزمة مع انعقاد مفاوضات في أبوجا تحت رعاية الرئيس النيجيري إبراهيم بابنجيدا في 1993م، لكنها لم تحقق تقدمًا ملموسًا. استمر الوضع في التدهور حتى نجحت "منظمة الإيقاد" في دفع الأطراف لتوقيع بروتوكول ماشاكوس في يوليو 2002م، الذي منح الجنوب حكماً ذاتياً لفترة انتقالية مدتها ست سنوات مع ضمان حق تقرير المصير، مما أتاح للجنوبيين الاختيار بين الوحدة أو الانفصال. كما وفر البروتوكول الأساس لبناء مؤسسات الحكم الذاتي استعداداً لهذه المرحلة. في 9 يناير 2005م، وقعت الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا، والتي تضمنت بنوداً رئيسية مثل حق تقرير المصير للجنوبيين بحلول 2011م، وتقاسم السلطة والثروات، وإجراء انتخابات عامة قبل 2009م. في يناير 2011م، صوّت الجنوبيون بأغلبية ساحقة لصالح الانفصال، ليُعلن استقلال جنوب السودان في يوليو من العام نفسه. يعكس الانفصال فشل الحكومات المتعاقبة في فهم قضايا الجنوب وإدارتها بشكل فعّال، رغم توقيع اتفاق السلام الشامل بقيادة جون قرنق وحكومة الإنقاذ. انتهت بذلك حقبة طويلة من الصراع، لكنها خلّفت تحديات كبيرة للبلدين.

2.2.2 توترات شرق السودان و انعكاساتها على التنمية والاستقرار:

يضم إقليم شرق السودان ولايات البحر الأحمر، كسلا، والقضارف، ويحدّه البحر الأحمر وإريتريا وإثيوبيا من الشرق، ومصر من الشمال، وولاية النيل الأزرق من الجنوب، ونهر النيل من الغرب. يبلغ عدد سكانه نحو ستة ملايين نسمة من إثنيات متعددة، أبرزها شعب "البجا" غير العربي، إلى جانب قبائل عربية وبدوية ونوبيين ودارفوريين وقبائل من غرب ووسط أفريقيا. تعد التعددية في المنطقة عاملاً مزدوجاً، حيث يمكن أن تؤدي إلى الاستقرار أو الاضطراب، خاصة مع الشعور بالتهميش والإقصاء. نشأت مظالم تاريخية منذ عهد

الاستعمار، مما دفع إلى تأسيس مؤتمر "البجا" عام 1950م كتنظيم سياسي. وفي ظل الحكومة الوطنية، ركز المؤتمر على قضايا التنمية، ثم تحول إلى العمل المسلح عام 1994م، وانضم إلى "التجمع الوطني الديمقراطي" المعارض لنظام "الإنقاذ"، متخذًا من إريتريا قاعدة لعمله. خلال عهد "الإنقاذ"، وقعت أحداث دموية مثل "مجزرة بورتسودان" عام 2005م. بعد اندماج مؤتمر "البجا" مع "الأسود الحرة" في "جبهة شرق السودان"، وُقّعت اتفاقية سلام في أسمرا عام 2006م. وفي عام 2013م، انضمت الجبهة باسم "الجبهة الشعبية المتحدة للتحرير والعدالة" إلى الجبهة الثورية، مما يعكس استمرار التحديات في المنطقة (عبد الفتاح، 2022). بدأت أزمة شرق السودان بشكاوى من التهميش والفقر والحاجة إلى التنمية، لكنها تعقدت بتحولها إلى صراعات إثنية. تصاعدت التوترات مع مطالبة بعض المكونات برحيل إثنيات "النوبة" من جنوب كردفان و"الهوسا" من دارفور. كما ظهرت مطالب بتقرير المصير واعتماد لغة "البداويت" لغة رسمية للإقليم، لسببين: أولاً، لأنها اللغة الأصلية لقبائل "البجا" الرئيسية مثل "الهدندوة" و"الأمرار" و"الحلنقة" و"البشاريين"، وثانياً، لأن اللغة العربية الرسمية لم تحافظ على الهوية اللغوية للمكونات الإثنية في المنطقة.

3.2.2.نزاع منطقتي (جنوب كردفان وجنوب النيل الأزرق) وتأثيره على الأمن القومي:

تعود الصراعات القبلية في كردفان إلى ما قبل الحروب، حيث كانت تحدث نزاعات بين القبائل ذات الأنشطة الاقتصادية المختلفة، مثل المزارعين والرعاة حول مسارات الرعي، وبين الرعاة أنفسهم حول المراعي. مناطق غرب كردفان، خاصة جنوب كردفان والنيل الأزرق، عانت من صراعات مستمرة وتعد معاقل رئيسية لجيش الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال **(SPLA/M-N)**. هذه المناطق، التي تُعتبر جزءًا من "أطراف" السودان المهمشة تاريخياً، ظلت مرتعاً للمعارضة وساحة للحملات العسكرية الحكومية. رغم مبادرات السلام المتقطعة، استمرت النزاعات دون حل، مما أدى إلى تفاقم المظالم. في عام 2017م، أدت خطة أمريكية إلى وقف إطلاق النار من جانب واحد، لكنها تسببت في انقسام الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال إلى فصيلين: جناح الحلو في جبال النوبة بجنوب كردفان، وجناح الجبهة الثورية في النيل الأزرق. هذا الانقسام، الناجم عن خلافات حول استراتيجية التفاوض، عقد

جهود المصالحة، خاصة بعد توقيع اتفاقية جوبا للسلام عام 2020م، التي وقعتها الجبهة الثورية ورفضها جناح الحلو، مما زاد من التوترات والانقسامات بين الفصيلين (**CSF, 2022**)، في عام 2023م، تصاعد القتال بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع وقوات تحرير الشمال بقيادة الحلو في جنوب كردفان، مما أدى إلى تدهور حاد في الوضع الإنساني. وفي أغسطس 2024م، أعلنت الأمم المتحدة مقتل ما لا يقل عن 19 عامل إغاثة، بالإضافة إلى استهداف العاملين في الرعاية الصحية المجتمعية وشبكات الدعم المحلية. يُقدّر عدد المحتاجين للمساعدات الغذائية في السودان بنحو 20 مليون شخص. وحذر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) من أن استمرار القتال والعقبات البيروقراطية تعيق توسيع نطاق المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد (تقرير منظمة حقوق الانسان، 2023).

4.2.2 أزمة دارفور وتداعياتها على الاستقرار الوطني:

يعود اسم دارفور إلى قبيلة الفور، حيث "دار" تعني موطن و"فور" تشير إلى القبيلة. جذور النزاع القبلي في دارفور تعود إلى ظروف تاريخية تراكمت، حيث ظهرت أولى النزاعات عام 1932م بين قبائل الزيادية والميدوب ضد الكبابيش والكواهلة في شمال دارفور. في العقود الأخيرة، أدى نضوب الآبار والمراعي إلى هجرات داخلية، حيث نزح سكان شمال دارفور جنوبًا بحثًا عن الماء والمراعي، مما تسبب في احتكاكات مع السكان الأصليين وتطور إلى تشكيل حركات مسلحة لحماية المصالح القبلية. وظلّ هذا النزاع يتكرر طوال أعوام لاحقة، وصولاً إلى عام 1983م. وهذا العام يشكّل مرحلة فاصلة في النزاع القبلي السوداني، إذ شهد ظهور النزاعات بين قبائل الرعاة والمزارعين (شرقاوي، 2023). في عام 1994م، بدأت حكومة الإنقاذ في عملية تنظيم إداري لإقليم شرق السودان، حيث أولت القبائل العربية السلطة، مما أدى إلى تململ وسط القبائل الإفريقية مثل المساليت والفور والزغاوة، الذين يعتبرون المنطقة أرضهم الأم. أدى ذلك إلى اندلاع نزاعات في عامي 1989م و1999م، حيث تحركت القبائل العربية نحو الجنوب نتيجة التغيرات المناخية. خلال هذه الفترة، قتل المئات من أفراد هذه القبائل، مما استدعى الحكومة إلى استخدام القوات العسكرية لإخماد هذه الثورات المسلحة. في عام

2003م، اندلعت أزمة دارفور ولا تزال مستمرة حتى الآن كجزء من الأزمة الكبرى التي يعاني منها السودان، الذي كان موحدًا حتى عام 2011م. على مدى القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر، عانى النظام السياسي أو الدولة أو المجتمع في السودان من سلسلة من الأزمات والتقلبات والصراعات الباهظة التكاليف بشرياً ومادياً. ولا نبالغ إذا قلنا إن السودان، منذ أكثر من مئة عام، لم يكن مكانًا مستقراً أو مزدهراً (سلامة، الشرعة، 2008)، يعدّ إقليم دارفور الغربي الأكثر تأثيراً بالصراع القبلي، يليه إقليم كردفان المجاور له، الذي شهد بداية الحروب في ثمانينات القرن الماضي مع تمرد يوسف كوة على السلطة المركزية في عام 1984م، بالإضافة إلى الصراعات بين أهل الدار والمراحيل (صراع الموارد). تُعزى معظم الصراعات القبلية في إقليم دارفور إلى النزاع حول موارد الأرض والماء المحدودة، في ظل الانفجار السكاني وتزايد أعداد المواشي. وقد تحوّل صراع الموارد إلى نزاع بين القبائل الرعوية الرحّالة ذات الأصول العربية (أهل المراحيل)، ومن أبرز هذه القبائل العربية في دارفور الزيادية والتعايشة والهبانية والرزيقات والمسيرية والمعاليا ومحاميد ومهرية وبني حسين، أغلبهم يمتهن الرعي. بينما تمثل القبائل الزراعية المستقرة ذات الأصول الإفريقية (أهل الدار)، ليأخذ النزاع شكلاً عرقياً. وبعد معركة الفاشر عام 2003م، التي خسرتها القوات المسلحة السودانية أمام تحالف حركة العدل والمساواة وحركة تحرير السودان (قطاع الشمال والجنوب)، حيث خسرت 34 معركة من أصل 38، أثيرت شكوك حول ولاء بعض أفراد وضباط القوات المسلحة المنتمين إلى دارفور. تمكن المتمردون من السيطرة على جزء كبير من الإقليم، مما دفع الحكومة لتبني استراتيجية عسكرية جديدة تعتمد على الاستخبارات العسكرية لتصفية قادة التمرد، واستخدام سلاح الجو لقصف مراكز التمرد وتدمير المحاصيل عبر سياسة الأرض المحروقة، بالإضافة إلى تسليح وتشجيع عرب الجنجويد لمهاجمة قرى قبائل الفور والاعتداء على ممتلكاتهم (سلامة، الشرعة، 2008). بناءً على تلك الاستراتيجية، حققت القوات الحكومية نجاحات بحلول نهاية عام 2004م، لكن بتكلفة بشرية عالية، حيث خلفت الحرب أكثر من مليون مشرد ونازح ومئات الآلاف من القتلى وفق إحصاءات الأمم المتحدة. لاحظ مسئول أممي اكتظاظ القرى العربية مقابل خلو قرى الفور، مما دفعه لوصف الوضع بأنه ذو نزعة قبلية وعنصرية

واضحة. ومنذ 24 أبريل 2023م، نفذت قوات الدعم السريع والمليشيات العربية هجمات عنيفة ضد المجتمعات غير العربية في الجنينة، عاصمة غرب دارفور. قُتل آلاف الأشخاص، وفر مئات السودانيين، خاصة من قبيلة المساليت، إلى تشاد هرباً من القتال والانتهاكات. ارتكبت القوات والمليشيات أعمال قتل ونهب وحرق واسعة، مستهدفة المدنيين والبنية التحتية الحيوية مثل مخيمات النازحين والمستشفيات والأسواق. كما استهدفت القادة المحليين والمدافعين عن حقوق الإنسان، حيث قُتل محاميان كانا يمثلان ضحايا هجمات سابقة (تقرير منظمة حقوق الانسان، 2023).

5.2.2 **حرب 15 أبريل وتأثيرها على التحولات السياسية في السودان:**

شهد السودان بعد ثورة ديسمبر 2018 تحولات سياسية وعسكرية متسارعة، تمثلت في سلسلة من الانقلابات، بدءاً بإسقاط نظام البشير في 11 أبريل 2019، والذي اتضح لاحقاً أنه كان تراجعاً تكتيكياً للحفاظ على بنية النظام. تلا ذلك فض اعتصام القيادة العامة في 3 يونيو 2019، ثم انقلاب 25 أكتوبر 2021 على الحكومة المدنية، ما أدى إلى تصاعد الأزمة وصولاً إلى الحرب الشاملة في 15 أبريل 2023، والتي جسدت التنافس بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. ساهمت الوثيقة الدستورية في ترسيخ استقلالية الدعم السريع، مما مكّن قيادته من توسيع نفوذه محلياً ودولياً، ليصبح قوة منافسة للجيش. انعكس هذا التنافس في صراعات داخل المؤسسة العسكرية، حيث واجهت محاولات إعادة هيكلة الجيش باتجاه القومية مقاومة داخلية تعكس تحديات إصلاح القطاع الأمني في السودان (الغالي، 2024). تصاعد التوتر بين قوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع قبل أبريل 2023م نتيجة للخلافات حول خطة مدعومة دولياً لبدء الانتقال إلى مرحلة سياسية جديدة تشمل الأطراف المدنية. كان من المقرر توقيع اتفاق نهائي في أبريل 2023م بمناسبة الذكرى الرابعة للإطاحة بنظام البشير في انتفاضة شعبية. بموجب الخطة، كان من المفترض أن تتخلى القوات العسكرية، بما في ذلك الجيش والدعم السريع، عن السلطة. ومع ذلك، كان هناك خلاف رئيسي حول مسألتين رئيسيتين. الأولى تتعلق بالجدول الزمني لدمج قوات الدعم السريع في القوات المسلحة النظامية، والثانية هي توقيت وضع الجيش تحت إشراف مدني. في 15 أبريل

2023م، انفجر القتال بين الطرفين، وتبادلا الاتهامات بشأن تحريض العنف، الجيش اتهم قوات الدعم السريع بالتعبئة غير القانونية في الأيام السابقة، بينما قالت قوات الدعم السريع إنها دخلت في مواقع استراتيجية رئيسية في الخرطوم بعد أن حاول الجيش الاستيلاء على السلطة بالكامل بالتعاون مع الموالين لحكومة الإنقاذ. ويمكن تلخيص هذه الأسباب في ثلاث نقاط رئيسية:

1. **الخلافات السياسية والعسكرية :**نشأ الخلاف بين البرهان وحميدتي حول دمج قوات الدعم السريع في الجيش السوداني بعد الإطاحة بنظام البشير.
2. **صراع النفوذ :**تنافس الطرفان على السيطرة السياسية والعسكرية بعد انقلاب 2021م.
3. **الأبعاد الإقليمية والدولية :**أهمية السودان الاستراتيجية والاقتصادية جعلت القوى الإقليمية والدولية مهتمة بالصراع.

جاءت قدرة قوات الدعم السريع على مواجهة القوات المسلحة السودانية كنتيجة لتراكمات تاريخية من التمكين السياسي والاقتصادي الذي بدأ خلال عهد نظام البشير، حيث تم تأسيسها وتعزيزها قانونياً وسياسياً، مستفيدة من مصادر تمويل متعددة، أبرزها مشاركة عناصرها في حرب اليمن، والتي وفرت لها موارد مالية كبيرة. استمر هذا التمكين خلال فترة رئاسة عبد الفتاح البرهان، في ظل ضعف قدرة القوى المدنية على التأثير في القرارات العسكرية أو فرض تغييرات داخل المؤسسة الأمنية. إضافة إلى ذلك، لعب الدعم الإقليمي، لا سيما من دولة الإمارات، دوراً مهماً في تعزيز نفوذ قوات الدعم السريع، مما ساهم في تصاعد التوازن العسكري بين الطرفين (الفرنسية 24، 2024)، وغيرها من الدول التي شكل معها شبكة علاقات ومصالح معقدة وذلك تحت نظر جنرالات الجيش الذين لم ينتهوا سوى لكيفية الانقضاض على السلطة وعرقلة الانتقال الديمقراطي (ساتي، 2013)، تؤدي الإمارات دوراً محورياً في المشهد السوداني، حيث تسعى إلى الحد من تداعيات الصراعات على الاقتصاد العالمي، لا سيما فيما يتعلق بتجارة الذهب وتهريب النفط الإيراني. ورغم تحالفها السابق مع روسيا، فإنها تميل استراتيجياً نحو فرنسا، التي تدعم الوجود الروسي في السودان لحماية مصالحها في الساحل وغرب أفريقيا، خاصة فيما يتعلق بأمن تشاد، التي تُعدّ موقعاً استراتيجياً

للقوات الفرنسية والأمريكية (إبراهيم، دويدار، 2024). وعلى الرغم من نفي الإمارات لأي مشاركة عسكرية في السودان، مؤكدة أن أنشطتها ذات طابع إنساني، فإن تقارير رقابية أشارت إلى تسيير 69 رحلة جوية بين الإمارات وتشاد خلال مايو ويونيو 2023م، فيما أظهرت صور الأقمار الصناعية أن تلك العمليات كان يمكن تنفيذها بعدد أقل من الرحلات. وفي يناير 2024م، كشفت وثيقة أممية مسربة عن توريد الإمارات أسلحة لقوات الدعم السريع، وهو ما نفته أبوظبي مجدداً، مما يعكس تباين الخطاب الرسمي مع التقارير الميدانية حول طبيعة دورها في النزاع السوداني **(The Washington Institute, 2024)** . وأفادت لجنة الإنقاذ الدولية أن النزاع المستمر منذ أبريل 2023م بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع قد أسفر عن أكبر أزمة إنسانية في التاريخ الحديث، حيث يمثل السودان 10% من إجمالي المحتاجين للمساعدات الإنسانية على مستوى العالم. أسفر النزاع عن مقتل أكثر من 60 ألف شخص في الخرطوم وحدها، ونزوح 11.7 مليون شخص. كما ارتكبت الأطراف المتنازعة انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت جرائم حرب، مع استهداف المدنيين والمجتمعات غير العربية في غرب دارفور. وبناءً على هذه التطورات، تم تصنيف السودان في صدارة الأزمات الإنسانية العالمية لعام 2025م (تقرير لجنة الإنقاذ الدولية-هيئة الإغاثة، 2024).

3- اتفاقيات السلام خلال الفترة (1989م-2024م):

على مدار الفترة من 1989م إلى 2024م، تم توقيع العديد من الاتفاقات لمعالجة النزاعات والقضايا السياسية والاجتماعية. في (أبريل 1989م)، وقع الصادق المهدي اتفاقًا مع الأحزاب السياسية يدعو إلى حل المشاكل سلميًا. في (سبتمبر 1989م)، عُقد مؤتمر الحوار الوطني بعد انقلاب الإنقاذ. في (ديسمبر 1989م)، نظم مؤتمر نيروبي برعاية جيمي كارتر. في (مايو 1992م)، عُقد مؤتمر أبوجا-1 لمناقشة دين الدولة وتوزيع الدخل. في (يناير 1992م)، صدر إعلان فرانكفورت الذي أكد على حق تقرير المصير للجنوب. في (أبريل 1993م)، عُقد مؤتمر أبوجا-2 لوقف إطلاق النار. في (مايو 1994م)، وُقع إعلان مبادئ "إيغاد" الذي أكد على فصل الدين عن السياسة. في (يونيو 1995م)، عُقد مؤتمر أسمرا لمنح الجنوب حق تقرير المصير. في (أبريل

1997م)، وُقعت اتفاقية الخرطوم للسلام لعزل الحركة الشعبية. في (نوفمبر 1999م)، وُقعت اتفاقية جيبوتي "نداء الوطن" لدعوة النظام الديمقراطي. في (يناير 2005م)، وُقعت اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) لتقاسم السلطة والثروة. في (أغسطس 2016م)، وُقعت خارطة الطريق الأفريقية لوقف إطلاق النار. في (أكتوبر 2020م)، وُقع اتفاق جوبا للسلام بين الحكومة والحركات المسلحة لمعالجة قضايا السلطة والعدالة الانتقالية. هذه الاتفاقات تمثل محاولات مستمرة لتحقيق الاستقرار في السودان.

4- القبيلة والعرقية: دورها في الصراعات السودانية:

تعد البنية القبلية جزءًا أساسيًا من الهوية الثقافية والاجتماعية في السودان، حيث تؤثر في السلوك السياسي بشكل كبير. ورغم مظاهر التحديث، زاد نفوذ القبيلة بسبب تسييسها وأثننة السياسة، خاصة خلال حكم الحركة الإسلامية. أسهمت الصراعات القبلية في إضعاف سلطة الدولة، ما جعل القبيلة أكثر أهمية من المؤسسات الرسمية، خاصة في مناطق الحركات المسلحة، ولا تزال تلعب دورًا محوريًا في السياسة والاقتصاد والدين (JOSE CENDON ©AFP, 2023). في إطار تحليل الأوضاع في الأقاليم السودانية التي تشهد أعلى مستويات الصراع نجد أنّ إقليم الشرق في السودان، رغم ما يعانيه من فقر، يُعد من أكثر الأقاليم ثراءً بفضل موقعه الجغرافي على البحر الأحمر ووجود مناجم ذهب وأراضٍ زراعية واسعة. لكن الحكومة المركزية كانت تتحصل على العائدات دون أن تنعكس على سكان الإقليم، بينما تكررت أزمات الجفاف والمجاعات. كما تفاقمت معاناة سكانه بسبب التنافس مع اللاجئين والمهاجرين على الوظائف والخدمات (بركات، هداية، 2021)، وفي غرب السودان، وبالتحديد في دارفور، بدأ بعض الرعاة العرب يميلون للاستقرار بسبب الجفاف، مما أثار قلق المجتمعات الزراعية خوفاً من فقدان أراضيها وتحول العرب إلى قوة سياسية مستقرة. في المقابل، طالب العرب بحقهم في ملكية الأراضي بعدما شعروا أنهم يعاملون كأجانب. وازداد الصراع القبلي حدة في العقد الأول من الألفية الثالثة مع ظهور الحركات المسلحة وميليشيات "الجنجويد"، التي أصبحت تمثل قبائل معينة وتفاقم الصراع في دارفور (موسى، 2015)،

تحوّل الصراع القبلي في السودان من نزاعات محدودة حول الموارد إلى حروب أهلية دامية، كما شهدت مناطق مثل دارفور وشرق السودان صراعات متفاقمة. تعود هذه النزاعات إلى التنافس على الموارد الشحيحة، وتعززها التقاليد القبلية وعسكرة المجتمعات المحلية، في ظل غياب دولة محايدة، مما أدى إلى تسييس الصراعات وتعقيد أزمة الدولة السودانية (موسى، 2024). يمكن تصنيف أسباب الصراع القبلي في السودان إلى مباشرة وغير مباشرة. تشمل الأسباب المباشرة النزاعات بين المزارعين والرعاة، التعصب القبلي، الصراع على السلطة، وملكية الأراضي، إضافة إلى استغلال الأحزاب السياسية للقضايا القبلية والتدخلات الخارجية. أما الأسباب غير المباشرة فتتمثل في غياب التنمية الريفية، القصور الإداري، ضعف هيبة الدولة، وفقدان القدرة على فرض سيادة القانون، مما أدى إلى تصاعد التوترات والفوضى. تعكس أزمة دارفور تعقيدات السودان كصورة مصغرة لأفريقيا، حيث أدى غياب القيادة الحكيمة والصراعات على السلطة والثروة إلى تفاقم الأزمات وتعطيل التنمية. كما ساهم العداء مع الغرب في تدخلات أجنبية هددت وحدة البلاد. وازدادت النزاعات القبلية بشكل ملحوظ خلال حكم النميري وتصاعدت أكثر في فترة الإنقاذ، ما عمّق حالة عدم الاستقرار (موسى، 2015)، النزاعات القبلية في السودان، وبخاصة في دارفور، تحمل أبعادًا سياسية واقتصادية وإدارية وعرقية، مما يجعل مؤسسة الإدارة الأهلية الأكثر قدرة على احتوائها بفضل قربها من المجتمع ومعرفتها بالأعراف القبلية (رباح، 1998).

5- تحليل الصراع في السودان الجذور التاريخية، التحديات السياسية، ودور الهوية و اتفاقيات السلام:

إنّ الصراعات في السودان نتاج تفاعل معقد بين عوامل داخلية وخارجية. داخلياً، سياسات التهميش والإقصاء بعد الاستقلال خلقت شعوراً بالظلم بين المناطق الطرفية (الجنوب، الغرب، الشرق) والمركز (الشمال والوسط)، مما أدى إلى ظهور حركات تمرد مسلحة. أزمة الهوية الناتجة عن التنوع الإثني والثقافي عمّقت الانقسامات، حيث تشعر الأقليات بالإقصاء. سياسياً، الانقلابات المتكررة وضعف الأحزاب أديا إلى أزمة حكم مستمرة، بينما ساهم الفساد وعدم تحقيق التنمية في تفاقم الأزمات، مع تحول الموارد الطبيعية إلى مصادر

للصراع. خارجياً، التنافس الإقليمي والدولي (بين الولايات المتحدة وروسيا ودول الجوار) وانتشار السلاح عبر الحدود المفتوحة زادا من تعقيد الأزمة. الحلول تتطلب معالجة جذرية لقضايا التهميش والعدالة الاجتماعية، وإدارة فعالة للتنوع، وبناء نظام سياسي مستقر، والحد من التدخلات الخارجية.

تعود أسباب الصراع القبلي في السودان إلى عوامل متعددة، أبرزها النزاعات حول الأرض والموارد الطبيعية مثل الحواكير والمراعي، خاصة بين الرُّحل والمزارعين. وقد ساهم غياب التنمية العادلة وسوء إدارة الموارد في زيادة حدة التنافس بين القبائل. كما أدى إلغاء الإدارة الأهلية وإعادتها بشكل مسيّس إلى فراغ إداري وأمني، مما تفاقم مع ظهور الحركات المسلحة. في هذا السياق، ساهمت الميليشيات القبلية في تنفيذ أدوار أمنية وقضائية، مما زاد من حدة النزاعات. وانتشار السلاح، بالإضافة إلى تدخل الحكومة والحركات المسلحة في استقطاب القبائل، جعل النزاعات أكثر تعقيدًا وديمومة. وقد تسببت هذه النزاعات في تفكك النسيج الاجتماعي، حيث أدت النعرات القبلية وخطاب الكراهية إلى انقسامات عميقة. كما أضعفت قدرة الدولة على فرض سيادة القانون، حيث أصبحت القبيلة تحدد القرارات السياسية بدلاً من الكفاءة. من الناحية الاقتصادية، أسهمت النزاعات في تدمير الأراضي الزراعية وتردي الاقتصاد، مما أدى إلى زيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي. اجتماعياً، ساهم التهميش والتمييز ضد بعض القبائل في تعزيز الشعور بالظلم، مما صعّب من تحقيق المصالحة الوطنية. وبرزت النزعات الانفصالية كتداعٍ مباشر لهذه النزاعات، حيث رأت بعض المجموعات في الانفصال أو الحكم الذاتي حلاً للتهميش، كما حدث في انفصال جنوب السودان. أما الأزمات الإنسانية الناتجة عن هذه النزاعات، فقد أدت إلى زيادة أعداد اللاجئين والنازحين، وتفشي الأمراض وسوء التغذية، خاصة بين النساء والأطفال.

ومن الملاحظ اتفاقات السلام في السودان خلال الفترة من 1989م إلى 2024م تعكس نمطاً متكرراً من المحاولات المؤقتة لتهدئة النزاعات دون معالجة جذرية لأسبابها العميقة. بدءً من اتفاقيات ما قبل 2005م، مثل مؤتمري أبوجا وإعلان مبادئ إيغاد، مروراً باتفاقية السلام الشامل (نيفاشا 2005م) التي أنهت الحرب بين الشمال والجنوب، ووصولاً إلى اتفاق جوبا

للسلام في 2020م، كانت هذه الاتفاقات في الغالب أدوات لتخدير الوضع بدلاً من إيجاد حلول دائمة. رغم أنها نجحت في وقف إطلاق النار لفترات محدودة، إلا أنها فشلت في تحقيق استقرار شامل بسبب غياب الإرادة السياسية الحقيقية لتنفيذ بنودها، وعدم معالجة قضايا التهميش والعدالة الاجتماعية التي تغذي النزاعات. بالإضافة إلى ذلك، تم تسييس العديد من هذه الاتفاقات لتحقيق مكاسب سياسية مؤقتة، مما جعلها حبرًا على ورق دون تأثير فعلي على الأرض. نتيجة لذلك، ظل السودان يعاني من دورات متكررة من العنف وعدم الاستقرار، مما يؤكد أن هذه الاتفاقات كانت مجرد مسكنات مؤقتة بدلاً من أن تكون حلولًا جذرية لمشاكل البلاد المزمنة.

نتائج الدراسة:

إن تحليل الأزمة السودانية يكشف عن تفاعل معقد بين عوامل تاريخية واجتماعية وسياسية واقتصادية، مما يجعلها أزمة متعددة الأبعاد تتجاوز التفسيرات المبسطة. أحد الجوانب الرئيسية التي تبرز في هذا السياق هو فشل بناء دولة حديثة قادرة على استيعاب التنوع الثقافي والإثني الذي يتميز به السودان. هذا الفشل لم يكن نتيجة لغياب القيادة الحكيمة فحسب، بل كان أيضاً نتاجاً لسياسات طويلة الأمد تجاهلت التعددية وفشلت في دمجها بشكل مؤسسي. وبالتالي، فإن اختزال الأزمة في جانب واحد، مثل أزمة دارفور، يعد قصوراً في التحليل، إذ أن الأزمة السودانية تشمل تفاعلات أوسع وأكثر تعقيداً.

فيما يتعلق بالحروب وتأثيرها على التنمية، من الصحيح أن الحروب أدت إلى استنزاف الموارد وتدهور الاستقرار، لكنها لم تكن السبب الوحيد للأزمة. بل كانت هذه الحروب في كثير من الأحيان نتيجة لسياسات حكومية فاشلة وتهميش للمناطق والمجموعات المهمشة. بمعنى آخر، الحروب كانت جزءًا من حلقة مفرغة ناتجة عن غياب الحكمة السياسية وعدم الاستجابة للمطالب المشروعة للأقليات. لذلك، فإن تحليل الأزمة يجب أن يأخذ في الاعتبار هذه العوامل الداخلية التي ساهمت في تفاقم الصراعات. أما فيما يخص العلاقة مع الغرب، فإن تصوير العداء مع الغرب كعامل رئيسي في التدخل الأجنبي يعد تحليلاً محدوداً. في الواقع، السياسات الداخلية للنظم السودانية المتعددة، مثل التهميش السياسي والاقتصادي لبعض

المناطق، لعبت دوراً كبيراً في خلق بيئة صراعية جذبت التدخلات الخارجية. وبالتالي، فإن التركيز على العامل الخارجي فقط يغفل الدور الذي لعبته السياسات الداخلية في تفاقم الأزمة .

علاوة على ذلك، فإن زيادة النزاعات القبلية خلال فترات حكم معينة، مثل عهد النميري وحكومة الإنقاذ، لم تكن فقط نتيجة للعوامل الاجتماعية التقليدية، بل كانت أيضاً نتاجاً لسياسات اقتصادية وإدارية غير متوازنة. هذه السياسات أدت إلى تهميش بعض المناطق وزادت من حدة التوترات القائمة. كما أن الاعتماد على مؤسسات الإدارة الأهلية كحل للنزاعات القبلية يبدو تقليدياً في ظل الظروف الحالية. ففي حين أن هذه المؤسسات قد تكون فعالة على المستوى المحلي، إلا أنها تواجه تحديات كبيرة في التعامل مع الأبعاد السياسية والاقتصادية المعقدة التي تميز النزاعات الحالية. لذلك، فإن فهم الأزمة السودانية يتطلب رؤية شاملة تأخذ في الاعتبار التفاعل بين العوامل التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. الحلول التقليدية التي تعتمد على مؤسسات قديمة قد لا تكون كافية لمعالجة الأزمات المعقدة التي يواجهها السودان اليوم. بدلاً من ذلك، هناك حاجة إلى بناء مؤسسات حديثة وعادلة قادرة على التعامل مع التعددية وتعزيز الاستقرار والتنمية بشكل مستدام.

التوصيات المقترحة:

في ضوء التحليل النقدي السابق، يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

1. بناء مؤسسات حديثة وعادلة.
2. معالجة التهميش السياسي والاقتصادي.
3. تعزيز الحوار الوطني الشامل.
4. إصلاح الاقتصاد.
5. تعزيز دور المجتمع المدني.
6. التعامل مع التدخلات الخارجية بحكمة.
7. إعادة تقييم دور الإدارة الأهلية.
8. تعزيز التعليم والوعي المجتمعي.

المراجع:

1. Abdel Gadir, Ali & others (2005) " The Sudan's Civil war" In Paul Collier and Nicholas Sambanis (Eds), Understanding Civil War: Evidence and Analysis (Washington DC: World Bank, Volume I, Africa, Chapter 10, p.11.
2. Crisis in Sudan: What is happening and how to help, International Rescue Committee, Sudan | International Rescue Committee (IRC).
3. **CSF Team**(2022م): النزاعات والعون الإنساني في المنطقتين: تمهيد، وحدة حساسية النزاعات، https://cutt.us/gWdOe ، شوهد 2 ديسمبر 2024م.
4. https://www.alnilin.com/13110750.htm.
5. إبراهيم، عبده، دويدار، سيف (2024): التدخل الأجنبي في الازمة السودانية: الامارات كطرف في الصراع المسلح، (قضايا ونظرات، تقرير ربع سنوي، العدد 34، ص 78.
6. ارباب، ليلى سيد مصطفي (2023): أثر التدخل الدولي على الإستقرار السياسي في السودان في الفترة الانتقالية 2018-2022م، مجلة جامعة أمدرمان الإسلامية، مجلد 19، عدد 1، ص 342-343.
7. أنيس محسن (2022): قراءة في الدولة العربية الفاشلة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 130، ص 116-134.
8. البعد القبلي للصراع في السودان ومآلاته، نظرة معمقة، مجلة مآلات الالكترونية، (عدد 50، 2024). **https://shorturl.at/94uty** .
9. البعد القبلي للصراع في السودان ومآلاته، نظرة معمقة، مجلة مآلات الالكترونية، (عدد 50، 2024). https://shorturl.at/94uty.
10. التقرير العالمي لمنظمة حقوق الانسان، السودان احداث 2023م، **https://cutt.us/rq0Fo** شوهد بتاريخ 9 ديسمبر 2024م.
11. التقرير العالمي لمنظمة حقوق الانسان، السودان احداث 2023م، شوهد بتاريخ 9 ديسمبر 2024م. https://cutt.us/bK2pF .
12. جواد، ابتسام محمود (2011): مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والاستراتيجية والاقتصادية، مجلة كلية التربية الأساسية، عدد72، ص 458.

13. حبيب، علي عباس (1999): قضية السودان بين الحكم الذاتي والفيدرالي والانفصالية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص 52.
14. الحد من التدخل الخارجي في حرب السودانThe Washington Institute |
15. حسبو، إبراهيم محمد علي (2023م) بعنوان نزاع الهوية في السودان بين رصد الواقع والجذور التاريخية والتعليم ورؤى المستقبل (دراسة نقدية تحليلية)، مجلة الدراسات الثقافية واللغوية والفنية، المركز الديمقراطي العربي، المانيا، برلين، المجلد 4، العدد 13.
16. خير، محمد (2022): الهويّة وإدارة التنوُّع في السودان: تحديات بناء الدولة وتحقيق السلام، ورقة مؤتمر، https://bit.ly/49SJfiV.
17. خير، محمد (2022): الهويّة وإدارة التنوُّع في السودان: تحديات بناء الدولة وتحقيق السلام، ورقة مؤتمر، https://bit.ly/49SJfiV.
18. دهيمي زينب (2012): مدى مساهمة البحوث العلمية الجامعية في النهوض بالتنمية المحلية، يوم دراسي جامعة بسكرة، ص6.
19. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1983)، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، ص 215-216.
20. رباح، نازك الطيب (1998): دور الحكومة المركزية والإدارات الاهلية في فض النزاعات القبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم، دوريات.
21. ربكات، سلطان، هداية، منى (2021): مركزية إقليم الشرق في سلام السودان: التوترات القائمة والوقاية من تصاعد النزاع، سياسات عربية، المجلد 9، العدد 51، ص 25.
22. زرداني امينة، شوادرة، رضا (2022): تأثير التعددية الاثنية وأزمة الهوية على وحدة المجتمع والدولة في السودان "إقليم دارفور نموذجًا"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، مجلد 7، عدد 1، ص 314-332.
23. ساتي، احمد (2013): الحرب في السودان :بين الأجندة الذاتية والتدخلات الخارجية، وكالة الأناضول، https://cutt.us/Cbl32 ، شوهد 27 نوفمبر 2024م.
24. سالمون، ياغو (2007): ثورة المنظمات شبة العسكرية قوات الدفاع الشعبي، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية، سويسرا، جنيف، الطبعة الاولي، ص 7.

25. سلامة، محمد بن، الشرعة، محمد كنوش (2008): أزمة الدولة والمجتمع في السودان: دارفور نموذج، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 30، عدد 347، ص 79.
26. شرقاوي، يوسف (2023): النزاعات القبلية في السودان، إلى أين؟، وقائع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، https://cutt.us/Xm91F .
27. الشريف رحاب عبد الرحمن (2024): مُعضلة بِناء الأمَّة ودَور التَّكوينات السياسيَّة في السودان، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، https://bit.ly/3VW9AGU، دخول بتاريخ 5 ديسمبر 2024.
28. الشريف، رحاب عبد الرحمن (2024م): مُعضلة بِناء الأمَّة ودَور التَّكوينات السياسيَّة في السودان، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، **bit.ly/49VI4iy**، (الدخول بتاريخ 2 ديسمبر 2024م).
29. شيحا، إبراهيم عبد العزيز(1983): المبادئ العامة للقانون الدستوري، القاهرة، ص24.
30. عبد الرحمن حسين حمدي (2022): التنافس الدولي في القرن الافريقي، مجلة السياسة الدولية، مجلد 44، العدد 177، ص 252.
31. عبد الرحمن، حسن حمدي (1996): "العسكريون والحكم في أفريقيا: دراسة في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية"، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، الطبعة 1، ص 104.
32. عبد الفتاح، مني، (2022): تأسيس مؤتمر البجا كتنظيم سياسي منذ عام 1955م نتيجة للمظالم التاريخية التي نشأت من فترة الاستعمار، مجلة الاندبندنت العربية، https://shorturl.at/WucwS .
33. عبد المجيد، محمد حسن محمد محسن (1982): التنمية والتكامل القومي في السودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص19.
34. عبد الواحد، محمد **30** أغسطس 2023، موقع مجلة الحرة الالكترونية، https://arbne.ws/4iTSnHV
35. الغالي، عبد الرحمن (2023): الدعم السريع في الفترة الانتقالية التمكين والتمدد العسكري، شوهد 1 ديسمبر 2024، https://cutt.us/G6tkL .

36. الفرنسية 24، https://cutt.us/ODE6B، شوهد بتاريخ 25 ديسمبر 2024.
37. الفقهي، عبير (2012): تداعيات انفصال جنوب السودان على اتفاق تقاسم الثروة بين شمال وجنوب السودان، جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، تمهيدي ماجستير "سياسة"، ص 7.
38. فلينت، جولي فلينت (2009): ما بعد الجنجويد فهم مليشيا دارفور، مشروع الأسلحة الصغيرة، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية، سويسرا، جنيف، الطبعة الاولي، ص 9.
39. لجنة الإنقاذ الدولية-هيئة الإغاثة (2024م): تقرير قائمة مراقبة السودان: تنبيه الأزمة، https://cutt.us/BDrrH، شوهد بتاريخ 16 ديسمبر 2024م
40. لجنة الإنقاذ الدولية-هيئة الإغاثة (2024م): تقرير قائمة مراقبة السودان: تنبيه الأزمة، https://cutt.us/BDrrH، شوهد بتاريخ 16 ديسمبر 2024م
41. محمد بن سلامة، محمد كنوش الشرعة: أزمة الدولة والمجتمع في السودان: دارفور نموذج، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 30، عدد 347، 2008)، ص 91.
42. مرقس، منير (2006): المواطنة والتغير دراسة أولية حول تأصيل المفهوم وتفعيل الممارسة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ص8.
43. منصور، حسن عبد الرازق (2013): بناء الإنسان، أمواج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، ص 187.
44. موسى، عبدة مختار (2024م): أثر صراع الهويات على التعايش السلمي في السودان ديناميكيات الهوية والمواطنة والاندماج الوطني، مجلة جامعة الزيتونة، العدد 18، ص 290-321.
45. موسى، عبده مختار (2015): «واقع الحركة الإسلامية ومستقبل الديمقراطية في السودان،» المستقبل العربي، السنة 38، العدد 441، ص 93.
46. موسى، عبده مختار (2015): واقع الحركة الإسلامية ومستقبل الديمقراطية في السودان، المستقبل العربي، السنة 38، العدد 441، ص 93.

47. موسى، عبده مختار (2019): أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان (حالة دارفور)، مركز دراسات الوحدة العربية، bit.ly/4gRSIcx.

48. موسى، عبده مختار (2019): أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان (حالة دارفور)، مركز دراسات الوحدة العربية، **bit.ly/4gRSIcx**.

49. موسى، عبده مختار (2024): أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان حالة دارفور، (2024)، https://cutt.us/jLvu8 .

50. النزاعات القبلية في السودان، إلى أين؟ (2023م): JOSE CENDON ©AFP ، **https://cutt.us/B1G6l** ، شوهد بتاريخ 13 سبتمبر 2023م.